الأمم المتحدة

DP/2010/4

Distr.: General
24 December 2009
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠
١٩-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، نيويورك
البندان ٢ و ٧ من جدول الأعمال المؤقت
مسائل المالية والميزانية والإدارة
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

تقديرات ميزانية الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المتعلق بتقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (DP/2010/3) والتقرير المتعلق بتقديرات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/2010/7). وأثناء نظر اللجنة في هذين التقريرين، اجتمعت مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وممثلين آخرين، الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

أولا - تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

ألف - شكل الميزانية وأسلوب عرضها

٢ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن شكل الميزانية القائم على النتائج بدأ العمل به عند تقديم ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وهو يستند إلى نهج جرى تنسيقه مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وفق ١٩ مهمة إدارية،

140110 140110 09-66680 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

من بينها ١٦ مهمة تشترك فيها الكيانات الثلاثة في حين ينفرد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمهام الثلاث المتبقية. وترد المعلومات المتعلقة بالإطار القائم على النتائج في الفرع دال من الفصل الثالث من وثيقة الميزانية (DP/2010/3).

٣ - وتلاحظ اللجنة أنه جرى تخصيص موارد ميزانية الدعم لفترة السنتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي استنادا إلى المهام التي تعكس النتائج الاستراتيجية والتنفيذية التي يتعين تحقيقها. وترد في الفرع هاء من الفصل الثالث من الوثيقة نفسها الأنشطة والموارد المخططة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ حسب المهمة. ويتضمن الجدول الموجز ٦ معلومات بشأن الوحدات التنظيمية حسب المهمة.

٤ - ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الميزنة القائمة على النتائج ضمن نظام الإدارة على أساس النتائج في البرنامج الإنمائي تمثل عملية تعلم وتحسن مستمرة وأن الدروس الرئيسية المستخلصة حتى الآن قد أدمجت في إطار نتائج ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (المرجع نفسه، الفقرة ١٤٧). **وترحب اللجنة بما أحرز من تقدم حتى الآن في عرض ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شكل يقوم على النتائج. وتلاحظ اللجنة بوجه خاص النهج الذي يحدد كيانات معينة تتعاون في إطار شراكات مع البرنامج الإنمائي على تنفيذ المهام ذات الصلة، ويبين كيفية تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها هذه الكيانات تحقيقا للكفاءة وتجنبا للازدواجية؛ والربط بين مؤشرات الإنجاز والصكوك التشريعية والتوجيهات الداخلية من قبيل بطاقات قياس الإنجاز؛ وعزو المسؤوليات وأشكال المساءلة بين المقر والمكاتب القطرية والإقليمية. وتشجع اللجنة البرنامج الإنمائي على أن يواصل تعاونه مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، وأن يواصل تطوير وتنسيق عناصر الإطار القائم على النتائج مستعينا في القيام بذلك بالتكنولوجيات والمعايير المشتركة. وينبغي تقديم المعلومات عن أي تقدم آخر يحرز في هذا المجال ضمن عروض ميزانيات الدعم لفترات السنتين المقبلة.**

٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن البرنامج الإنمائي، في ضوء التوصية التي قدمتها اللجنة في الفقرة ٩ من تقريرها بشأن ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (DP/2008/5)، أدرج معلومات بشأن أوجه الإنفاق الرئيسية تحت بنود التكاليف المتعلقة بالوظائف والتكاليف غير المتعلقة بالوظائف في جدول جديد (الجدول الموجز ٣) في وثيقة الميزانية. **وترحب اللجنة الاستشارية بهذه الإضافة في عرض الميزانية.**

٦ - وتعرض خطة الموارد المقدمة في الجدول ١ في وثيقة الميزانية تقديرات للموارد المتاحة للبرنامج الإنمائي والاستخدام المخطط لتلك الموارد خلال فترة السنتين الحالية وفي الفترة

٢٠١٠-٢٠١١. وتعتقد اللجنة الاستشارية أنه من المهم استعراض الأداء السابق لدى النظر في الميزانية المقترحة لفترات السنتين المقبلة، وتوصى اللجنة بأن تدرج في وثيقة الميزانية معلومات عن الاستخدام الفعلي للموارد خلال فترة السنتين السابقة، وأن يكون ذلك في شكل مماثل لشكل تقديم خطة الموارد. وتوصي اللجنة كذلك أن تعكس خطة الموارد على نحو أوضح احتياجات الدعم لفترة السنتين. وليس هناك أي وجود ظاهر في خطة الموارد لأي من المبلغين ٨٢٨,٣ مليون دولار من الموارد العادية أو ٥٥٨,٨ مليون دولار من الموارد الأخرى (انظر الفقرة ٧ أدناه).

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجدول ٤ في وثيقة الميزانية يقدم تقديرات الميزانية بالنسبة للموارد العادية (٨٢٨,٣ مليون دولار)، في حين يقدم الجدول الموجز ٤ تقديرات الميزانية بالنسبة للموارد الأخرى (٥٥٨,٨ مليون دولار). **وتعتقد اللجنة أنه سيكون من المفيد بالنسبة لعروض الميزانية المقبلة، أن يدرج، إضافة إلى ذلك، بيان موحد باحتياجات الدعم لفترة السنتين بصرف النظر عن مصدر الأموال.**

باء - تصنيف التكاليف

٨ - أوصى المجلس التنفيذي، في مقرره ٢٢/٢٠٠٩، لغرض تحسين الشفافية والمساءلة والإبلاغ عن النتائج، بأن يعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أربعة تصنيفات عامة للأنشطة، هي: (أ) التنمية؛ (ب) الإدارة؛ (ج) تنسيق الشؤون الإنمائية في الأمم المتحدة؛ (د) الأغراض الخاصة (المرجع نفسه، الفقرة ٩). ويرد في الفقرات ٢٦ إلى ٣٦ من الوثيقة موجز للتعاريف والمعلومات في هذا الصدد، بما في ذلك عمليات الاستعراض ذات الصلة التي أجراها البرنامج الإنمائي وتم إدماجها في ميزانية الدعم المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن البرنامج الإنمائي أجرى استعراضات داخلية وخارجية لتصنيفات التكاليف شملت المكاتب القطرية، ووحدات البرامج المركزية، وتحديد النقاط المرجعية مع الوكالات الثنائية، وعملية التنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف.

١٠ - ويشير البرنامج الإنمائي إلى أن التنفيذ الكامل للمقرر ٢٢/٢٠٠٩ سيكون تدريجيا وسيمتد على مدى ميزانيتي الدعم لفترتي السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣ (المرجع نفسه، الفقرة ١١). ويرى البرنامج الإنمائي أن ذلك ينبغي أن يكفل مزيدا من الاتساق مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال توزيع التكاليف بين الميزانية البرنامجية وميزانية الدعم، وتحديد طريقة مشتركة للتعامل مع بنود النفقات المتماثلة سواء بين

هاتين الميزانيتين وأطر التمويل التابعة لهما، أو ضمنهما. ويتوخى إعداد ميزانية واحدة متكاملة لكل منظمة بحلول عام ٢٠١٤ (انظر أيضا الفقرة ٤٠، أدناه).

جيم - الإطار المالي

١١ - تعكس خطة موارد البرنامج الإنمائي، المعروضة في الجدول ١، التوقعات بالنسبة لإجمالي التبرعات والمخصصات والأرصدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، بما في ذلك ما يلي (المرجع نفسه، الفقرة ٢٢):

(أ) ١٣,٦ بليون دولار هي مجموع الموارد التقديرية المتاحة، وتشمل رصيدا افتتاحيا يبلغ ٣,٩ بليون دولار، وتبرعات قدرها ٩,٥ بليون دولار (انظر الفقرة ١٢، أدناه)، وإيرادات أخرى قدرها ٠,٢ بليون دولار؛

(ب) ١١,٦ بليون دولار للاستخدام المتوقع للموارد (انظر الفقرة ١٣، أدناه)؛

(ج) رصيد موارد يقدَّر بحوالي بليوني دولار.

١٢ - ويرد في الشكل ١ في وثيقة الميزانية استعراض للتبرعات الفعلية والمقدرة، حسب فئة التمويل، من الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتبلغ التبرعات المتوقعة من الجهات المانحة والحكومات لصالح التكاليف المحلية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ ما قيمته ٩,٥ بلايين دولار، وهي أقل بمقدار ٠,٦ بليون دولار عن التوقعات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وهي تشمل ما يلي (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠):

(أ) موارد عادية مقدمة من الجهات المانحة قيمتها ٢,٣ بليون دولار، بدون تغيير عما كانت عليه في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

(ب) موارد أخرى مقدمة من الجهات المانحة للصناديق الاستئمانية وتقاسم التكاليف قيمتها ٥ بلايين دولار، بنقصان يبلغ نحو ٠,٣ بليون دولار، أو ٦ في المائة؛

(ج) موارد محلية مقدمة من الحكومات المضيفة قيمتها ٢,٢ بليون دولار، بنقصان يبلغ نحو ٠,٣ بليون دولار، أو ١٠ في المائة.

ويشير البرنامج الإنمائي إلى أن خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (الممدَّدة إلى ٢٠١٣) قد تصبح مهددة في حال عدم بلوغ مستوى التبرعات الأهدافَ المحددة في خطة الموارد المتكاملة. ولذلك، يبذل البرنامج الإنمائي جميع الجهود اللازمة للإبقاء على تبرعات المانحين في مستواها الحالي أو زيادتها، فضلا عن توسيع قاعدة الجهات المانحة (المرجع نفسه،

الفقرة ١٢). **وتشجع اللجنة الاستشارية البرنامج الإنمائي على تكثيف جهوده في مجال جمع الأموال.**

١٣ - ويقدم الشكل ٢ فكرة عن الاستخدام المتوقع للموارد البالغة ١١,٦ بليون للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، والمكونة مما يلي (المرجع نفسه، الفقرة ٢١):

(أ) الأنشطة الإنمائية: ١٠,٢ بلايين دولار، أو ٨٨ في المائة؛

(ب) الأنشطة الإدارية: ٠,٩ بليون دولار، أو ٧,٥ في المائة؛

(ج) أنشطة تنسيق التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة: ٠,٣ بليون دولار، أو ٢,٦ في المائة؛

(د) الأنشطة ذات الأغراض الخاصة: ٠,٣ بليون دولار، أو ٢,٦ في المائة.

دال - ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

١٤ - تمول ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ من الموارد العادية وتقدر بمبلغ ٨٢٨,٣ مليون دولار، يمثل زيادة صافية بمقدار ٤٩,٦ مليون دولار، أو ٥,٨ في المائة، عن إجمالي الاعتمادات الموافق عليها للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (الفقرة ٣٧). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، بالنظر إلى أن مبلغ ٥٥٨,٨ مليون دولار من ميزانية الدعم سيمول من موارد أخرى (انظر الفرع واو، أدناه)، فإن الاحتياجات الإجمالية لميزانية الدعم لفترة السنتين ستصل بذلك إلى ١ ٣٨٧,١ مليون دولار. وميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين البالغة ٨٢٨,٣ مليون دولار ممولة من الموارد العادية معروضة في الجدول ٢ حسب المجالات الرئيسية للزيادة/النقصان في الموارد العادية، وفي الجدول ٤ حسب المهام، وفي الجدول الموجز ٣ حسب فئة الإنفاق.

١٥ - وحسبما يظهر في الجدول ٢ في وثيقة الميزانية، هناك زيادة صافية بمقدار ٤٩,٦ مليون دولار في جزء الموارد العادية المقترحة لميزانية الدعم لفترة السنتين تعكس زيادة في التكاليف بمقدار ٩١,٥ مليون دولار، تقابلها حالات نقصان في الحجم بمبلغ ٤١,٧ مليون دولار وزيادة متوقعة في الإيرادات بنسبة ٠,٢ في المائة على النحو المفصل أدناه:

(أ) زيادات إجمالية في التكاليف قدرها ٩١,٥ مليون دولار، أو بنسبة ١٠,٧ في المائة عن فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تعتبر غير مشمولة بالسلطة التقديرية، وهي ناشئة عما يلي (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٨ و ٣٩):

'١' زيادة صافية بمقدار ٦١,٣ مليون دولار ناشئة عن أثر التضخم على استحقاقات الموظفين وتكاليف التشغيل؛

'٢' زيادة صافية بمقدار ٢٠,٢ مليون دولار ناشئة عن أثر استحقاقات المرتبات في ما يتعلق بالنظام الموحد للأمم المتحدة؛

'٣' زيادة صافية قدرها ١,٥ مليون دولار ناشئة عن أثر التسويات المتعلقة بالعملة؛

'٤' زيادة صافية قدرها ١٠,٢ ملايين دولار ناشئة عن زيادة تكاليف الإيجار؛

'٥' زيادة صافية قدرها ١,٣ مليون دولار ناشئة عن إعادة التصنيف المقترحة للوظائف وتنفيذ إصلاح النظام التعاقدي في الأمم المتحدة (انظر الفقرتين ١٩ و ٢٠، أدناه)؛

(ب) النقصان الصافي في الحجم بمقدار ٤١,٧ مليون دولار الناجم عما يلي (المرجع نفسه، الفقرات ٤١-٦٣):

'١' حالات نقصان في الحجم بمقدار ٦٩,٧ مليون دولار نتيجة للتحول إلى التمويل من موارد خارجة عن الميزانية (٣٥,٧ مليون دولار)، وتجميد الوظائف الثابتة (١٥,٢ مليون دولار) الذي يهدف، وفقا لما ذكره البرنامج الإنمائي، إلى احتواء التكاليف وتحقيق المزيد من الكفاءة وتحسين تقاسم أعباء التكاليف الإدارية بين الموارد العادية والموارد الأخرى، استجابة للشواغل التي عبر عنها المجلس التنفيذي؛

'٢' زيادة في الحجم بمقدار ٢٨ مليون دولار لتغطية الاستثمارات الاستراتيجية في خمسة مجالات، هي: منع الأزمات والإنعاش (٩,٣ ملايين دولار)، وتغير المناخ (٥,٦ ملايين دولار)، وأفريقيا (٥,٦ ملايين دولار)، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٠,٩ مليون دولار)، وإدارة المعارف (٦,٥ ملايين دولار). ويقترح توفير ما مجموعه ٧٢ وظيفة جديدة منها ٥٦ وظيفة على الصعيدين القطري والإقليمي (٢١ وظيفة فنية دولية، و ٣٥ وظيفة محلية)، و ١٦ وظيفة في المقر (١٠ وظائف فنية دولية، و ٦ وظائف محلية) (انظر أيضا الفقرات ١٧-١٩، أدناه)؛

(ج) يبلغ مجموع الإيرادات التقديرية لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ما مقداره ٧٥,١ مليون دولار (بزيادة قدرها ٠,٢ مليون دولار عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩)، وهي تتألف من المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية، والإيرادات المتعلقة ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة، والتعويض المتعلق بتكلفة تسديد ضرائب الدخل.

١٦ - وفي ما يتعلق بالمكاسب المتوقعة من زيادة الكفاءة والبالغة ١٨,٨ مليون دولار على النحو المشار إليه في الفقرة ٤٣ والمشروح في الفقرتين ٤٤ و ٤٥ من وثيقة الميزانية، فقد أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة سوف تتحقق من خلال تخفيض تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٥ ملايين دولار)، وتخفيض تكاليف السفر (٣,٤ ملايين دولار)، والتخفيضات في تكاليف الخدمات الاستشارية والمساعدة المؤقتة (٥ ملايين دولار)، وترشيد تكاليف التعلُّم المؤسسي (٠,٣ مليون دولار)، والتخفيضات في تكاليف الموظفين المتصلة بزيادة الكفاءة، وإعادة ترتيب الأولويات، وإلغاء الأنشطة غير الأساسية (٤,٦ ملايين دولار). **وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لاحتواء التكاليف وبخاصة عن طريق تحقيق مكاسب ناتجة عن الكفاءة. بيد أن اللجنة ترى أنه ينبغي الحرص على التحديد المناسب للمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة مقارنة بالمكاسب الناتجة عن الوفورات. وعلى سبيل المثال، فإن خفض تكاليف السداد للأمم المتحدة قد لا يعتبر عادة بمثابة مكاسب ناتجة عن الكفاءة. وترى اللجنة أن الحجم الفعلي للتخفيضات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ هو أقل مما هو معروض. ومع أن تحويل تمويل الأنشطة من الموارد العادية إلى الموارد الخارجة عن الميزانية قد تكون له أهميته في التوزيع الملائم لميزانية الدعم، فإنه لا يمثل في حد ذاته تخفيضا في الحجم.**

١٧ - ويقترح البرنامج الإنمائي، بالنسبة إلى فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، تمويل ما مجموعة ٣ ٢١٧ وظيفة من الميزانية العادية، بما يمثل نقصانا صافيا بمقدار ١١٧ وظيفة، أو بنسبة ٤ في المائة، عن عدد الوظائف لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، البالغ ٣ ٣٣٤ وظيفة (المرجع نفسه، الفقرة ٧٤). وتبلغ نسبة الوظائف المقترحة في المكاتب القطرية وعلى المستوى الإقليمي نحو ٨٤ في المائة من مجموع الوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويرد موجز للوظائف، حسب الموقع، في إطار الموارد العادية (٣ ٢١٧ وظيفة)، وفي إطار جميع الموارد (٥ ٤٦٠ وظيفة) في الجدول ٥ والجدول الموجز ٥.

١٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة الصافية المقترحة في عدد الوظائف والبالغة ١١٧ وظيفة تعكس زيادة صافية بمقدار ١٩ وظيفة فنية دولية، يقابلها نقصان بمقدار ١٣٦ وظيفة من الوظائف الوطنية والوظائف من فئة الخدمات العامة. ويرد في الفقرة ٤٥ من وثيقة الميزانية بيان بالتخفيض المقترح في تكاليف الموظفين البالغ ٣٣,٦ مليون دولار، والذي يعزى إلى ٢٢٢ وظيفة. ويشير البرنامج الإنمائي إلى أن التغييرات المقترحة في عدد الوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ تعزى أساسا إلى: (أ) تخفيضات الحجم المقترحة؛ (ب) الاستثمارات الاستراتيجية الجديدة المقترحة؛ (ج) بدء العمل بتصنيف تكلفة فعالية التنمية؛ (د) إصلاح نظام التعاقد في مجال الموارد البشرية (المرجع نفسه، الفقرة ٧٦).

١٩ - وزوِّدت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بالجدول التالي بشأن التغييرات المقترحة في الوظائف للفئة الفنية الدولية الممولة من الموارد العادية:

الجدول ١

التغييرات المقترحة في وظائف الفئة الفنية الدولية الممولة من الموارد العادية

	المكاتب القطرية	المقر	المجموع	الإشارة إلى الوثيقة *DP/2010/3*
وظائف تنقل إلى الموارد الخارجة عن الميزانية	(٩)	(١١)	(٢٠)	الفقرة ٤٥(أ)
إلغاء وظائف			(١)	الفقرة ٤٥ (ب)
تجميد الوظائف الثابتة	(٤)	(٧)	(١١)	الفقرة ٤٥ (ج)
المجموع الفرعي (للنقصان) في وظائف الفئة الفنية الدولية	(١٤)	(١٨)	(٣٢)	الفقرة ٤٥
الأخذ بإصلاح نظام التعاقد في مجال الموارد البشرية	٣	١٧	٢٠	الفقرة ٧٧
الاستثمارات الجديدة المقترحة	٢١	١٠	٣١	الفقرة ٤٦
المجموع الفرعي للزيادة في وظائف الفئة الفنية الدولية	٢٤	٢٧	٥١	
مجموع الزيادات الصافية	١٠	٩	١٩	الفقرة ٧٤

وتلاحظ اللجنة في الجدول أعلاه، أن من أصل ٥١ وظيفة المقترح إنشاؤها، تتصل ٢٠ وظيفة بالأخذ بإصلاح نظام التعاقد في مجال الموارد البشرية (قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣)، في حين أن ٣١ وظيفة تتصل بالاستثمارات المقترحة في المجالات الاستراتيجية الخمسة (انظر أيضا الفقرة ١٥(ب) '٢' أعلاه). ويشير البرنامج الإنمائي إلى أنه، مع الأخذ بالإصلاح الجديد لنظام التعاقد، يجب تحويل التعيينات محددة المدة التي تمول بوصفها مصروفات تشغيل عامة من ميزانية الدعم لفترة السنتين إلى وظائف عادية أو إلغاؤها كلية.

وبالتالي، يُقترح إنشاء ٣٣ وظيفة جديدة محددة المدة (٢٠ وظيفة دولية و ١٣ وظيفة فنية وطنية) (المرجع نفسه، الفقرات ٧٧ و ١٠٠ و ١٠١).

٢٠ - ويشير البرنامج الإنمائي أيضا إلى أنه يقترح، سعيا لاحتواء التكاليف، ومراعاة للتوجيهات السابقة الصادرة عن المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية، الحد من التغيير الصافي في المناصب العليا الممولة من الموارد العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى الصفر (المرجع نفسه، الفقرة ٧٩). وترد التغييرات المقترحة في الوظائف من رتبتي مد-١ ومد-٢ في الجدول ٢ وهي مشروحة في الفقرتين ٨٠-٨١ من وثيقة الميزانية، بما يشمل ما يلي:

(أ) إعادة تصنيف وظيفتين إلى الأعلى من الرتبة مد-١ إلى الرتبة مد-٢ (رئيس مكتب الأمن/مكتب الشؤون الإدارية؛ والمنسق المقيم في زمبابوي)، يقابلها إعادة تصنيف بخفض الرتبة من مد-٢ إلى مد-١ (المنسق المقيم في تركيا) وتحويل وظيفة من الرتبة مد-٢ إلى التمويل من خارج الميزانية؛

(ب) يُقترح إنشاء ثلاث وظائف جديدة برتبة مد-١ لقادة الممارسة في مجالات منع نشوب النزاعات والانتعاش، والحد من المخاطر والانتعاش، والانتعاش المبكر، ويقابل ذلك إعادة تصنيف وظيفة واحدة إلى الأعلى من الرتبة مد-١ إلى الرتبة مد-٢ (المنسق المقيم في زمبابوي)، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة بخفض الرتبة من مد-١ إلى ف-٥ (مستشار/مكتب الشراكات) وإلغاء وظيفة من الرتبة مد-١ (المنسق المقيم في بلغاريا).

٢١ - **ورغم أنه ليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على التغييرات في جدول الوظائف المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، فقد كان من المتوقع أن تحصل على معلومات إضافية بشأن أي استعراض يجري قبل التغييرات المقترحة. وتعتقد اللجنة أنه ينبغي أيضا بذل الجهود لتحديد الاحتياجات ذات الأولوية الأدنى التي يمكن نقل الموارد منها، بالتوازي مع التوصية بتوفير القدرة على تلبية الاحتياجات الناشئة.**

٢٢ - ووفقا لما ذكره البرنامج الإنمائي، تُبيِّن التركيبة الديمغرافية الراهنة للمنظمة أن معدل التقاعد سيرتفع خلال السنوات القليلة المقبلة (المرجع نفسه، الفقرة ٧). وعند الاستفسار، تلقت اللجنة المعلومات في شكل جدول، وهو مستنسخ أدناه، عن عدد حالات التقاعد المتوقعة بحلول نهاية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وخاصة في الرتب العليا. ويشير البرنامج الإنمائي إلى أنه سيولي اهتماما خاصا لإدارة المواهب، بما في ذلك تخطيط تعاقب الموظفين والتطوير المهني، وأنه يسعى إلى تعزيز قدرته على اجتذاب المواهب والاحتفاظ بها وتطويرها من خلال التخطيط والإدارة الاستباقيين للقوى العاملة (المرجع نفسه، الفقرة ٧). **وتؤيد اللجنة هذه المبادرات الاستباقية وتشجع البرنامج الإنمائي على تكثيف تنفيذها.**

الجدول ٢

التقاعد المتوقع في الرتبتين مد-١ ومد-٢

الرتبة	مجموع عدد الموظفين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩	عدد المتقاعدين المتوقع بحلول نهاية الفترة ٢٠١٠-٢٠١١	عدد المتقاعدين المتوقع كنسبة مئوية من مجموع عدد الموظفين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
(أ)	(ب)	(ج)	(د)=(ج)/(ب)
مد-٢	٧٠	١٧	٢٤٪
مد-١	١٧٧	١٧	١٠٪
المجموع	**٢٤٧**	**٣٤**	**١٤٪**

٢٣ - واستفسرت اللجنة الاستشارية بشأن مبعث القلق من أن بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات خطوط الإبلاغ المزدوج تترع إلى وضع استحقاقات الموظفين بصورة لا تنسجم مع نهج النظام الموحد. وطلبت اللجنة عينة من هيكل تكلفة موظفي البرنامج الإنمائي في مراكز العمل غير المسموح فيها باصطحاب الأسرة مقارنة بمنظمات أخرى في النظام الموحد، ولكنها لم تحصل عليها. وردا على ذلك الطلب، أبلغ البرنامج الإنمائي اللجنة أن المناقشات المتعلقة بالاستحقاقات الخاصة بمراكز العمل غير المسموح فيها باصطحاب الأسرة متواصلة بين البرنامج الإنمائي والأمم المتحدة والصناديق والبرامج الأخرى، وهو ما يمثل إقرارا بالحاجة إلى إعادة تقييم حزمة الاستحقاقات لضمان الانسجام داخل النظام الموحد ونظرا لاستمرار التطورات الأمنية. وأشار البرنامج الإنمائي إلى أنه كان من المتوخى إصدار حزمة منقحة لمنظومة الأمم المتحدة تراعي تميز ولايات المنظمات العاملة في الميدان عن عمليات حفظ السلام. وأُبلغت اللجنة أيضا أن البرنامج الإنمائي يخطط لضمان أن تعوض حزمة الاستحقاقات الحالية الموظفين بصورة كافية عن مصروفات مزدوجة للأسرة المعيشية عندما يعينون في مراكز العمل غير المسموح فيها باصطحاب الأسرة، وذلك ريثما تصدر أي تدابير جديدة.

٢٤ - وترى اللجنة أنه نظرا للآثار التي تترتب في النظام الموحد، فإن أي ترتيبات جديدة في هذا المجال ستحتاج إلى استعراض تجريه لجنة الخدمة المدنية الدولية والجمعية العامة، قبل أن يصدرها مدير البرنامج. وتوصي اللجنة بأن يطلب المجلس التنفيذي مزيدا من التوضيح بشأن هذه المسألة إذا ما رغب بذلك.

هاء - الاحتياجات المقترحة لتكاليف الأمن والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والاستثمارات الرأسمالية

٢٥ - استحدثت فئة التكاليف الأمنية للبرنامج الإنمائي في ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لتغطية الأنشطة المتصلة بالأمن استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٧٦/٥٩ وغيره من توجيهات الأمم المتحدة في مجال السياسات (المرجع نفسه، الفقرة ٨٥). وبالنسبة لفترتي السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١، تتصل تلك التكاليف ببرنامج الأمم المتحدة لتنسيق الأمن الميداني وبالاستثمارات على مستوى المكاتب القطرية والمقر لتحقيق الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا. ويقدر أن ثمة حاجة إلى ٨٥ مليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ويرد تحليل الاحتياجات في الفقرة ٨٨ من وثيقة الميزانية. فمن أصل مجموع الاحتياجات البالغ ٨٥ مليون دولار، سيغطى مبلغ ٥٨ مليون دولار من الموارد العادية، ومبلغ ٢٥ مليون دولار من الموارد الأخرى، ومبلغ ٢ مليون دولار من خلال استخدام رصيد دائن متوقع من إدارة شؤون السلامة والأمن من الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٢٦ - وبالنسبة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، طلب مدير البرنامج بصفة استثنائية الحصول على سلطة المجلس التنفيذي للاستفادة من نسبة إضافية تصل إلى ٢٠ في المائة من مبلغ الـ ٥١,٢ مليون دولار المقترح من الموارد العادية لتغطية تكاليف الأمن، أي ما يصل إلى ١٠,٢ ملايين دولار، للإنفاق على الاحتياجات التمويلية غير المنظورة، وقد أجيب طلبه. وقد جاء في وثيقة الميزانية أن تلك الأموال لم تنفق (المرجع نفسه، الفقرة ٨٧). وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، في حال نشوء احتياجات تمويلية غير منظورة، وخاصة في أعقاب الهجمات التي حدثت مؤخرا في كابل، يطلب مدير البرنامج بصفة استثنائية الموافقة، على غرار الموافقة التي منحت للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، على إنفاق نسبة إضافية تصل إلى ٣٠ في المائة من مبلغ الـ ٥٨ مليون دولار المقترح من الموارد العادية، أي ما يصل إلى ١٧,٤ مليون دولار. ويشير البرنامج الإنمائي إلى أن استخدام الأموال الإضافية سيقتصر على الولايات الأمنية الجديدة والناشئة على النحو المحدد في توجيهات إدارة شؤون السلامة والأمن وسيقدَّم تقرير عنها إلى المجلس التنفيذي في الاستعراض السنوي للحالة المالية (المرجع نفسه، الفقرة ٩٠).

٢٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الميزانية أن تنفيذ البرنامج الإنمائي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيؤجل من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ويعزى ذلك أساسا إلى تعارض الطلبات التي ترد على البرنامج الإنمائي بسبب الحاجة إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ بشأن إدارة الموارد البشرية في منظومة الأمم المتحدة

(المرجع نفسه، الفقرتان ٩٤ و ٩٥). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن تنفيذ القرار ٢٥٠/٦٣ قيد نظر الجمعية العامة وقد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علما بالقرارات المقبلة للجمعية العامة. وتلاحظ اللجنة أيضا أن البرنامج الإنمائي يقترح اتباع نهج تدريجي لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يتضمن تنفيذ ٦ من المعايير الـ ٢٢ المنطبقة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وتنفيذ المعايير الـ ١٦ المتبقية بحلول عام ٢٠١٢.

٢٨- وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة عن رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة التابعة للأمم المتحدة من مجلس مراجعي الحسابات بشأن تنفيذ منظمات الأمم المتحدة المتدرج للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتلاحظ اللجنة أن مجلس مراجعي الحسابات أكد في هذه الرسالة أنه على الرغم من أن الفقرة ٣ من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة تتيح التنفيذ المتدرج للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فإن نهج التنفيذ المتدرج يطرح تحديات كبيرة، ولذا فإن الأمر يستدعي ممارسة الحيطة. وكبديل لذلك، بوسع المنظمات في هذه الأثناء أن تختار إدخال تحسينات على عملية تقديم تقاريرها المالية إلى الحد الذي تتيحه المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، دون الإشارة إلى أي من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في البيانات المالية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يراعى عند استعراض نهج البرنامج الإنمائي في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الرأي الذي أعرب عنه مجلس مراجعي الحسابات. وتعتزم اللجنة متابعة هذه المسألة بالتعاون مع مجلس مراجعي الحسابات.

٢٩ - ويقدر أنه سينفق ٥,٦ ملايين دولار من أصل الـ ٩ ملايين دولار المخصصة للأنشطة المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مع ترحيل مبلغ ٣,٤ ملايين دولار إلى الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وفيما يتعلق بالفترة ٢٠١٠-٢٠١١، سيلزم ما مجموعه حوالي ١٣ مليون دولار، منها مبلغ ٩,٥ ملايين دولار من الموارد العادية، بما يشمل الترحيل لمبلغ ٣,٤ ملايين دولار من الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ومبلغ ٣,٥ ملايين دولار ستغطى من الموارد الأخرى. ويرد تحليل للتخصيص المقترح للموارد للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في الفقرة ٩٦ من وثيقة الميزانية.

٣٠ - ويقترح البرنامج الإنمائي الأخذ بالميزنة الرأسمالية على نطاق محدود فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (المرجع نفسه، الفقرات ١٠٥-١١٢). ووفقا لما ذكره البرنامج الإنمائي فإن عددا من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالات المساعدة الثنائية بدأت في السنوات الأخيرة رصد أموال للاستثمارات الرأسمالية بشكل مستقل عن اعتمادات الإدارة. وخلصت دراسة استقصائية أجريت في أواخر عام ٢٠٠٨ من قبل فريق عامل خاص معني بالميزنة

الرأسمالية، يحظى برعاية الشبكة المعنية بشؤون المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى ويرأسه البرنامج الإنمائي، إلى أنه من أصل المنظمات الـ ٢٢ التي أرسلت ردودها على الاستقصاء، لدى ٨ منها شكل معمول به من أشكال الميزنة الرأسمالية ولدى ستة منظمات أخرى إمكانية الاستفادة من ترتيبات تمويل مستقلة.

٣١ - وتلاحظ اللجنة أن الفريق العامل الخاص خلص إلى أنه من شأن عملية استعراض للميزنة الرأسمالية أن تحسن التخطيط للأصول الرأسمالية وإدارتها، وأن ثمة أهمية للتمييز بين التكاليف الرأسمالية وتكاليف التشغيل بصورة شفافة. وبعد إجراء استعراض لعدد من المقترحات المتعلقة بالاستثمارات الرأسمالية قدمتها وحدات المقر للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، يقترح البرنامج الإنمائي استثمارين رأسماليين ذوي أولوية تبلغ قيمتهما ما مجموعه ٥,١ ملايين دولار للاستعاضة عن نظام الهاتف في مقر البرنامج الإنمائي (٤ ملايين دولار) وتحديث وحدة الموارد البشرية وتحسين حفظ البيانات في نظام تخطيط موارد المؤسسة في البرنامج الإنمائي (١,١ مليون دولار).

٣٢ - وتنضوي التكاليف المذكورة أعلاه المتعلقة بالأمن والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والاستثمارات الرأسمالية في إطار الأنشطة ذات الأغراض الخاصة، التي يصنفها البرنامج الإنمائي في ثلاث فئات فرعية، هي، (أ) الأنشطة التي يصدر بها تكليف من الجمعية العامة؛ (ب) العمليات غير عمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي يديرها البرنامج الإنمائي؛ (ج) الاستثمارات الرأسمالية. وتقدم المعلومات عن الأنشطة ذات الأغراض الخاصة بشكل منفصل في الفصل الثالث، الباب باء، من الميزانية المقترحة. **وبالنظر إلى الطابع المستمر للأنشطة ذات الأغراض الخاصة، ترى اللجنة الاستشارية أن البرنامج الإنمائي قد يرغب في إعادة النظر في الأساس الذي يقوم عليه تقديم هذه الأنشطة بشكل منفصل في الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، ترى اللجنة أن البرنامج الإنمائي قد يرغب أيضا في النظر في مصطلح أكثر حيادا للأنشطة التي يصدر بها تكليف من الجمعية العامة، وكذلك في استخدام مصطلح المغالاة في قيمة الفواتير، عند الإشارة إلى الفرق بين الميزانية والإنفاق الفعلي لحصة البرنامج الإنمائي من التكاليف الأمنية المشتركة للأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرة ٨٦).**

واو - استرداد التكاليف والمسائل ذات الصلة

٣٣ - تلاحظ اللجنة أن المجلس التنفيذي كرر في المقرر ١٨/٢٠٠٧ المتعلق بفعالية استرداد التكاليف أنه ينبغي ألا تستخدم الموارد العادية في دعم تكاليف الأنشطة الإنمائية الممولة من الموارد الأخرى، واعتمد المقرر معدلا لاسترداد التكاليف نسبته ٧ في المائة بالنسبة للمساهمات

الجديدة من الأطراف الثالثة، ومعدلا أساسيا لاسترداد التكاليف نسبته ٣ في المائة بالنسبة للمساهمات الجديدة من البلدان المستفيدة من البرامج، مع منح إعفاءات في حالات خاصة (المرجع نفسه، الفقرتان ١١٦ و ١١٧).

٣٤ - ويشير البرنامج الإنمائي إلى أنه، امتثالا للمقرر ١٨/٢٠٠٧، قد طُبق معدل نسبته ٧ في المائة على جميع الاتفاقات الجديدة لتقاسم التكاليف والصناديق الاستئمانية مع الأطراف الثالثة للبرنامج، باستثناء ١٠ حالات، في حين قد طبق معدل لا تقل نسبته عن ٣ في المائة على جميع مساهمات تقاسم التكاليف مع البلدان المستفيدة من البرامج. ووفقا لما ذكره البرنامج الإنمائي، تعد عملية زيادة الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف حسب المعدلات المقررة عملية تدريجية، بسبب تطبيق معدلات أدنى لاسترداد التكاليف على نحو ما تقتضيه السياسات السابقة لاسترداد التكاليف. وبافتراض أن متوسط مدة المشاريع الإنمائية هو أربع سنوات، يتوقع البرنامج الإنمائي أن تعكس جميع المشاريع المعدلات الجديدة قُبيل نهاية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (المرجع نفسه، الفقرة ١١٨). **وتتوقع اللجنة استكمال هذه المسألة على نحو أكبر في سياق تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر أيضا الفقرة ٣٦ أدناه).**

٣٥ - وتقدر الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ حاليا بنحو ٥٦٥ مليون دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٥٦ مليون دولار، أو نسبة ١١ في المائة، مقارنة بمبلغ ٥٠٩ ملايين دولار للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويرد تفصيل تقديرات التكاليف المستردة في الفقرة ١٢٠ والجدول ٦ في الميزانية. وبالنسبة لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، سيمول مبلغ ٨٢٨,٣ مليون دولار من الموارد العادية (أي نسبة ٦٠ في المائة) (انظر الفقرة ١٤ أعلاه)، بينما سيمول مبلغ ٥٥٨,٨ مليون دولار (أي نسبة ٤٠ في المائة) من الموارد الأخرى، مقارنة بمبلغ ١٢١,٤ مليون دولار (أي نسبة ١٩ في المائة) ممولة من الموارد الأخرى للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وترد الحصص النسبية للموارد العادية والموارد الأخرى في ميزانيات الدعم لفترات السنتين من ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٢٠١٠-٢٠١١ في الشكل ٣ بالميزانية (المرجع نفسه، الفقرة ١١٩).

٣٦ - **وتلاحظ اللجنة الاستشارية النمو التدريجي لحصة الموارد الأخرى في ميزانية الدعم لفترة السنتين من نسبة ١٩ في المائة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٤٠ في المائة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وترحب بهذا النمو. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة أن الموارد العادية لا تزال تساهم بنسبة ٦٠ في المائة من ميزانية الدعم، بينما لا تمثل سوى نحو ٢٢ في المائة من إجمالي الاستخدام المخطط للموارد. وترى اللجنة الاستشارية أن صيغة**

تقاسم ميزانية الدعم بين الموارد العادية والموارد الأخرى ينبغي أن تخضع لمزيد من الدراسة.

٣٧ - ويرد في الفقرات ١٢٧-١٢٩ من الميزانية حساب معدل الاسترداد غير المباشر المتغير الذي يطبقه البرنامج الإنمائي على موارد المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ومن بين مجموع التكاليف غير المباشرة المتغيرة المقدرة بمبلغ ٥٨٦ مليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، يعزى مبلغ ١٦٦ مليون دولار (أي نسبة ٢٨ في المائة) إلى الموارد العادية، في حين يعزى مبلغ ٤٢٠ مليون دولار (أي نسبة ٧٢ في المائة) لموارد المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف. ويشير البرنامج الإنمائي إلى أن معدل استرداد التكاليف غير المباشرة محسوب على أساس نسبة ٧,١ في المائة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وهو ما يتماشى مع معدل استرداد التكاليف غير المباشرة بنسبة ٧ في المائة. وقد بلغت التكاليف غير المباشرة المستردة فيما يتعلق بموارد المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف ٩٤ مليون دولار (بمعدل استرداد مقداره ٤,٧ في المائة) لعام ٢٠٠٧ وبلغت ١٢٧ مليون دولار (بمعدل استرداد مقداره ٥,٣ في المائة) لعام ٢٠٠٨، وما يقدر بـ ١٥٥ مليون دولار (بمعدل استرداد مقداره ٥,٧ إلى ٦ في المائة) لعام ٢٠٠٩. ويشير البرنامج الإنمائي إلى أنه يلزم زيادة المراجعة والتحقق من الصحة في سياق عملية المواءمة المشتركة لاسترداد التكاليف المخططة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٣٨ - وترد المعلومات الأساسية عن استرداد التكاليف والمسائل ذات الصلة بالبرنامج الإنمائي في الفقرات ١١٣-١١٥ من الميزانية. وكما طلب المجلس التنفيذي في المقرر ٢٠٠٨/١، ترد معلومات حول مفهوم ومنهجية تحديد الحد الأدنى للهيكل الأساسي، وكذلك وصف هذا الهيكل، في الفقرات ١٢١-١٣٣ من وثيقة الميزانية. ويشار إلى أن الهيكل الأساسي للبرنامج الإنمائي يُعرف بأنه الحد الأدنى للقدرة التي تلزم للمنظمة من أجل تنفيذ ولايتها الأساسية. بل وتُعرف تكاليف الهياكل الأساسية بأنها تكاليف إدارية غير مباشرة ثابتة. وقد طُرح مفهوم الهيكل الأساسي لأول مرة في ميزانية الدعم لفترة السنتين للمكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ولوحدات المقر والمراكز الإقليمية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتلاحظ اللجنة أن الغرض هو ضمان أن تتمكن جميع مكاتب البرنامج الإنمائي في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، بتمويل من الموارد العادية للحد الأدنى اللازم من قدرة الموظفين، من توفير خدمات الإدارة والتنسيق، وأن توفر وحدات مقر البرنامج الإنمائي التوجيه والقيادة التنفيذيين والمراقبة المؤسسية والمساءلة، والامتثال للالتزامات القانونية، وفعالية إدارة الموارد البشرية والمالية.

٣٩ - ويشير البرنامج الإنمائي أيضا إلى أن التكاليف التكميلية تشمل جميع التكاليف الإدارية الزائدة عن التكاليف الأساسية، وأن هذه التكاليف يشار إليها أيضا بوصفها التكاليف غير المباشرة المتغيرة. ولما كانت التكاليف الهيكلية التكميلية متغيرة بحكم تعريفها، وفقا للبرنامج الإنمائي، وترتبط بالحجم الكلي لأنشطة البرنامج الإنمائية الممولة من الموارد العادية والموارد الأخرى، لذلك ينبغي تمويلها بالتناسب بين الموارد العادية والموارد الأخرى لضمان التكافؤ في تقاسم أعباء التكاليف، وبالتالي تفادي استخدام الموارد العادية في دعم تكاليف الأنشطة الإدارية الممولة من الموارد الأخرى. وهذا هو مبدأ التناسب الذي يسعى البرنامج الإنمائي، من خلال سياسته لاسترداد التكاليف، إلى كفالة تحديد المعدلات المناسبة لاسترداد التكاليف فيما يتعلق بالأنشطة الإنمائية الممولة من الموارد الأخرى.

٤٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٣٢ من وثيقة الميزانية أن المجلسين التنفيذيين للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف قد طلبا من المنظمات الثلاث مواصلة مواءمة تصنيفات التكلفة والسعي نحو اعتماد إطار متكامل للميزانية بحلول عام ٢٠١٤. ووفقا لما ذكره البرنامج الإنمائي، يلزم في هذا الإطار الأوسع لعملية المواءمة معالجة القضايا المترابطة مثل استرداد التكاليف والهياكل الأساسية والتكميلية وفعالية التنمية والكتلة الحرجة من قدرة الموظفين ومبدأ التناسب. وتتعاون المنظمات الثلاث جميعها في إطار دراسة مشتركة بين الوكالات بشأن منهجيات وممارسات استرداد التكاليف، تحت إشراف اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وفي هذا السياق، يقترح البرنامج الإنمائي الإبقاء على المفهوم والمنهجية القائمين للهيكل الأساسي والتكميلي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ومن المتوقع أن تطرأ تغيرات في المستقبل في سياق نهج أكثر مواءمة وتكاملا ضمن ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتتطلع اللجنة الاستشارية لاستكمالات عملية المواءمة في سياق ميزانية الدعم لفترة السنتين المقبلة.

ثانيا - تقديرات ميزانية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

٤١ - تلاحظ اللجنة أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يقدم ميزانية الدعم الخاصة به لفترة السنتين لينظر فيها المجلس التنفيذي بالشكل القائم على النتائج (DP/2010/7). وتلاحظ اللجنة أيضا أن الميزانية المقترحة تستخدم المهام الـ ١٦ المنسقة التي اتفق عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (انظر الفقرة ٢ أعلاه) إضافة إلى مهمة واحدة خاصة بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (المهمة ١٧: دعم منظومة الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالمساواة بين

الجنسين في البلدان المستفيدة من البرنامج). ويستند عرض ميزانية الدعم لفترة السنتين إلى الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠١١ والأولويات الاستراتيجية ونتائجها التي أيدها المجلس التنفيذي وأَذِن بتنفيذها في مقرره ٣٥/٢٠٠٧، ومدّدها حتى عام ٢٠١٣ في مقرره ١٣/٢٠٠٩. ويقدّمِ الفصل الثالث، الباب دال من الوثيقة وصفا لأنشطة وموارد ميزانية الدعم لفترة السنتين حسب المهام.

٤٢ - ويسرّ اللجنة الاستشارية أن صندوق المرأة حسّن كثيرا عرض ميزانية الدعم لفترة السنتين الخاصة به، عملا بالتوصيات التي قدمتها اللجنة في تقريرها الأخير. ومن المفيد على وجه الخصوص إدراج الجدول الموجز ٣ الذي يبين تقديرات الميزانية المقترحة حسب فئة الإنفاق.

٤٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن لدى صندوق المرأة ١٥ مكتبا للبرامج دون الإقليمية: ثلاثة في آسيا والمحيط الهادئ، واثنان في الدول العربية، وأربعة في أفريقيا، وأربعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واثنان في أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة. وفي عام ٢٠٠٨، تمكّن صندوق المرأة من الاستجابة للطلبات الواردة من البلدان المشمولة ببرامج ومنظومة الأمم المتحدة وشركاء التنمية فيما يتعلق بالبرمجة والدعم التقني في ٨٢ بلدا. وتلاحظ اللجنة كذلك أن صندوق المرأة وسّع نطاق مشاركته في أنشطة التنسيق، فاشترك في ٧٢ برنامجا مشتركا، وهو يمثل الوكالة الرائدة لـ ١٨ من هذه البرامج. ويرأس صندوق المرأة أيضا فريق عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ويعمل بتلك الصفة، مع ١٧ مؤسسة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة لوضع الصيغة النهائية والاتفاق على مجموعة من مؤشرات الأداء بشأن المساواة بين الجنسين لأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٤٤ - وترد خطة الموارد لصندوق المرأة في الجدول ١ من تقرير الميزانية (DP/2010/7). وتلاحظ اللجنة أن توقعات الإيرادات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ تبلغ ٣٠٠,٥ مليون دولار، تشمل مساهمات بقيمة ١٣٠ مليون دولار في الموارد العادية، و ١٦٨ مليون دولار في الموارد الأخرى، و ٢,٥ مليون دولار في الإيرادات المتنوعة، مقارنة بمستوى إيرادات قدره ١٥٩,٥ مليون دولار للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويُتوقع زيادة الموارد العادية، كما يبيّن الجدول ١، بنسبة ٣٩,٨ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، في حين يُتوقع زيادة الموارد الأخرى بنسبة ١٦٢ في المائة.

٤٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع التقدير الجهود التي بذلها صندوق المرأة لزيادة الموارد، التي أسفرت عن زيادة كبيرة في المساهمات ومضاعفة عدد البلدان المانحة من ٤٩ بلدا إلى ١٠٠ بلد بين عام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩. **وترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن تبادل**

المعلومات بشأن نهج الاتصال الناجح الذي انتهجه الصندوق، مع الصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وتشجع اللجنة كذلك الصندوق على مواصلة جهوده.

٤٦ - كما تلاحظ اللجنة، فيما يخص الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، أن نسبة الإنفاق المتوقعة على البرامج ستبلغ ٨٣,٧ في المائة من إجمالي الموارد العادية (مقارنة بنسبة ٨٣,٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩)، وأن تبلغ نسبة ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٥,٤ في المائة من إجمالي الموارد العادية مقارنة بنسبة ١٦,٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفي حالة الموارد ''الأخرى''، يقدَّر الإنفاق على البرامج للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بنسبة ٩٤ في المائة، التي لم تتغير منذ الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٤٧ - **وإذ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد "الأخرى" مخصصة لأنشطة محددة وأن الكثير من الزيادات الأخيرة في موارد صندوق المرأة يندرج في إطار هذه الفئة من فئات الموارد، فإنها توصي برصد هذا النمط وتوخي الحيطة في التخطيط لزيادة عدد الموظفين، نظرا لأن هذه الموارد لا يمكن التنبؤ بها.** وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أن المستوى المرتفع من الموارد الأخرى المتوقعة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ يؤكد أهمية مواصلة السعي لاسترداد التكاليف في ترتيبات تكاليف الدعم، لكفالة أن تقوم ميزانية الدعم لفترة السنتين على نهج متوازن مموَّل كما ينبغي.

٤٨ - ووفقا لما ذكره صندوق المرأة، فقد حقق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة خلال آخر ثلاث ميزانيات للدعم لفترة السنتين من خلال التخفيضات في النسبة المئوية بين ميزانية الدعم وإجمالي الموارد المستخدمة للبرامج، من ٢١ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ١٥,٤ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، من خلال المبادرات التالية: (أ) تفويض الصلاحيات وما يتعلق به من تحويل المهام المركزية من المقر؛ (ب) الاستثمارات الكبرى لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي في النظم والقدرات التشغيلية؛ (ج) استخدام نظام أطلس لإتاحة المعلومات الآنية للمقر والبرامج الفرعية.

٤٩ - ولدى الاستفسار، زُوِّدت اللجنة بشرح لمصطلح ''المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة'' على النحو المستخدم في وثيقة ميزانية صندوق المرأة، التي تشير إلى أوجه تحسن في كفاءة عمليات الصندوق مكَّنته من تخصيص قسم كبير من موارده الإجمالية للبرامج وقسم أصغر لميزانية الدعم، على النحو الوارد في الشكل ٣ من الوثيقة. وتثني اللجنة على الجهود المبذولة لرفع مستوى الموارد المستخدمة للبرامج بدلا من الدعم. غير أن تعليق اللجنة على المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة الواردة في الفقرة ١٦ أعلاه، ينطبق أيضا على صندوق المرأة.

٥٠ - وتُقدَّر ميزانية دعم الصندوق المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ٣٩,٨ مليون دولار وتشمل تمويل ٨٣ وظيفة. وتبلغ حصة الموارد العادية من ميزانية الدعم لفترة السنتين ٣٢,٧ مليون دولار، أو ٢٥ في المائة من الإيرادات المتوقعة للموارد العادية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ البالغة ١٣٠ مليون دولار. ويُقترح التمويل لـ ٦٣ وظيفة. وتعكس الميزانية زيادة بنسبة ٤٠,٢ في المائة مقارنة بميزانية الدعم للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، التي تبلغ ٢٣ مليون دولار، أو ٢٥ في المائة من الإيرادات البالغة ٩٣ مليون دولار المتوقعة للموارد العادية، وهذا ما يغطي تكاليف ٤٦ وظيفة. وتدعم ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين الأعمال التي يضطلع بها صندوق المرأة، المشار إليها في خطته الاستراتيجية، في المجالات المواضيعية التالية:

(أ) تعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة وحقوقها الاقتصادية؛

(ب) إنهاء العنف ضد المرأة؛

(ج) وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء والفتيات؛

(د) النهوض بالعدالة بين الجنسين في سياق الحكم الديمقراطي.

٥١ - وتعكس ميزانية الدعم الممولة من الموارد العادية والموارد الأخرى زيادة بمبلغ ١٢,٦ مليون دولار في التكلفة والحجم على ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتتعلق الزيادات في التكاليف البالغة ١,٨ مليون دولار بأثر التضخم والتسويات المتعلقة بالعملات، وتسويات التكاليف المتعلقة بالوظائف، بما في ذلك تنقيحات جدول المرتبات، والعلاوات الدورية داخل الرتبة الواحدة، وتسوية مقر العمل وغير ذلك من الاستحقاقات التي تحددها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وتشمل أيضا اعتمادا صغيرا لتغطية التكاليف المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتهدف الزيادة في الحجم البالغة ١٠,٨ ملايين دولار إلى كفالة القدرة على تنفيذ البرنامج ومهام الرقابة بما يتناسب مع النمو السريع في الموارد. وتشمل مجالات الحجم الرئيسية ما يلي:

(أ) وظائف إضافية لتعزيز الدعم المقدم إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة البرنامج، وخدمات المشورة التقنية، وقدرة التقييم، وتنسيق العمليات ومراقبتها، وإدارة التعلّم والموارد البشرية (انظر الفقر ٥٦، أدناه)؛

(ب) إعادة تصنيف الوظائف الموجودة (انظر الفقرة ٥٧، أدناه).

٥٢ - ويعرض الجدول ٣ كذلك، مقارنة للميزانية المقترحة عبر المهام الـ ١٧ القائمة على تحقيق النتائج، حيث يوائم الزيادات مع الالتزامات الواردة في الخطة الاستراتيجية

ذات الصلة بالعلاقات الخارجية، والاتصالات الداخلية/الخارجية، والإدارة المالية، ومراجعة الحسابات والتحقيق، والتقييم المؤسسي، وتقديم الدعم لمنظومة الأمم المتحدة.

٥٣ - وأُبلغت اللجنة، فيما يتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أن صندوق المرأة يتابع خطة التنفيذ للوكالات الشريكة في نظام أطلس، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يخطط لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية بحلول عام ٢٠١٢؛ وفي عام ٢٠١٣ ستصدر أولى البيانات المالية لصندوق المرأة لعام ٢٠١٢ التي تمتثل لهذه المعايير.

٥٤ - كما أُبلغت اللجنة بأن صندوق المرأة وضع شروطا أمنية خاصة بسبب وجود إناث موظفات ومشارِكات في البرنامج في حالات الأزمات وما بعد الأزمات، حيث يتعرضن لتهديدات أمنية. ويواصل صندوق المرأة التنسيق مع إدارة السلامة والأمن لكفالة تلبية احتياجاته الأمنية. **وتدعم اللجنة هذه الجهود.**

٥٥ - **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، والسلامة والأمن، هي أنشطة أذنت بها الأمم المتحدة وتشكل جزءا من الإطار الإداري لصندوق المرأة وتوصي بالتالي، بأن تُدمَج هذه البنود، في المستقبل، في ميزانية الدعم لفترة السنتين الخاصة به.**

٥٦ - وتلاحظ اللجنة أن الموارد العادية مقترحة لتغطية تكاليف ٦٣ وظيفة، بالمقارنة مع ٤٦ وظيفة معتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتشمل الوظائف الـ ١٧ الجديدة ما يلي:

(أ) ٣ وظائف من الرتبة ف-٥ في مكاتب البرنامج دون الإقليمية لتعزيز عمليات إضفاء الطابع المؤسسي على وظائف مدراء البرنامج الإقليمي (DP/2010/7، الفقرة ٣٧)؛

(ب) ١٤ وظيفة على مستوى المقر: وظيفتان من الرتبة ف-٥ (مستشار مواضيعي لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات في المجالات الاستراتيجية وخدمات المشورة المتعلقة بالسياسات والمساعدة التقنية؛ ومستشار في الشؤون الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) (المرجع نفسه، الفقرتان ٤١ و ٤٢)؛ ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ (لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) (المرجع نفسه، الفقرة ٤٦)، وثلاث وظائف من الرتبة ف-٣ (أخصائي مالية لتعزيز التخطيط والرصد الماليين على الصعيد المؤسسي؛ ووظيفة متخصصة في مجال التعلّم وإدارة الأداء المهني لتوفير القدرة المنهجية والتطوير الوظيفي للموظفين؛ وأخصائي لتعزيز استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) (المرجع نفسه، الفقرات ٤٤ و ٤٥ و ٤٦)، و ٨ وظائف من فئة الخدمات العامة، لتوفير

خدمات الدعم البرنامجي والتقييم، وخدمات المشتريات والدعم المالي (المرجع نفسه، الفقرات ٣٨ و ٤١ و ٤٣ و ٤٤).

٥٧ - وإضافة إلى ذلك، يقترح صندوق المرأة إعادة تصنيف ٦ وظائف بتكلفة إضافية تناهز ٣٠٧ ٠٠٠ دولار، على النحو التالي:

(أ) وظيفتان من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥، إحداهما من أجل مواءمة الميزانية المخصصة لوظيفة مستشار تقييم مع التصنيف الوظيفي، والأخرى لموظف اتصالات ليقود جهداً منظماً للدعوة والاتصالات، ويترأس الدعوة وحملات التوعية، وبناء الشراكات (DP/2010/7، الفقرتان ٤٣ و ٤٧)؛

(ب) وظيفتان من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤، إحداهما من أجل مواءمة الميزانية المخصصة لإعادة تصنيف وظيفة أخصائي برامج، والأخرى لترقية وظيفة أخصائي موارد بشرية للاستجابة إلى النمو السريع في الطلبات المؤسسية لتقديم المشورة بشأن السياسات، وإدارة التغيير والإرشاد (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٨ و ٤٥)؛

(ج) وظيفة واحدة من الرتبة ع/٤ إلى الرتبة ع/٥، وأخرى من الرتبة ع/٥ إلى الرتبة ع/٦ لتوفير الدعم في تعزيز التخطيط والرصد الماليين على الصعيد المؤسسي (المرجع نفسه، الفقرة ٤٤).

٥٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة دعمت بقوة، في قرارها ٣١١/٦٣، دمج مكتب المستشارة الخاص للقضايا الجنسانية، وشعبة النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، في كيان مركب يقوده وكيل للأمين العام. وتلاحظ اللجنة أيضا أن صندوق المرأة يواصل المشاركة بنشاط في عملية التحضير لذلك الدمج. ووفقا لما ذكره الصندوق الإنمائي للمرأة، لا ترصد الميزانية الحالية أي اعتمادات لعملية الدمج هذه، إلا أن كفالة القدرة الإدارية للصندوق ستوفر أساسا٢٢ صلبا للكيان الجديد وتسهّل أي عملية انتقال يمكن أن تحدث.

٥٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد العادية المقترحة لميزانية الدعم لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.